تشريح العلاقات التركية- السعودية: دوامة التنافس والتعاون

حمد الله بايجار* محمد رقيب أوغلو**

ملخص:اكتسبت العلاقات التركية السعودية زخمًا عام 2002 بوصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في هذا العام، ومع اندلاع الانتفاضات الشعبية في العديد من الدول العربية عام 2011 تركّز الطرفان في معسكرين إقليمين مختلفين، وقد أدى هذا إلى تعزيز التنافس بين البلدين. وقد عادت العلاقات بين البلدين إلى نقطة الصفر مع اغتيال الصحفي السعودي جمال خاشقجي في قنصلية بلاده عام 2018. وقد عاد الحوار بين البلدين عام 2021 مع وقوع بعض التغيرات الإقليمية والعالمية. تجادل هذه الدراسة بأن التعاون بين المؤسسات والمنظمات سيكون أكثر فعالية في دفع العلاقات الثنائية إلى الأمام من العلاقات بين القادة.

الكلمات المفتاحية: تركيا، السعودية، التطبيع، الشرق الأوسط.

* جامعة سكاريا، تركيا.
**جامعة إكستر، المملكة المتحدة.

Anatomy of Turkish-Saudi Relations: a Cycle of Competition and Cooperation

MEHMET RAKIPOĞLU* HAMDULLAH BAYCAR**

ORCID NO : 0000-0002-6287-6943 ORCID NO : 0000-0002-8720-9995

ABSTRACT: *The Turkish-Saudi relations have gain momentum with the AK Party coming to power in Türkiye in 2002. However, with the outbreak of uprisings in many Arab countries in 2011 both countries concentrated in two different rival regional camps. In 2018, the assassination of Saudi journalist Jamal Khashoggi in Saudi Consulate in Istanbul added salt to the wound and brought the bilateral relations to zero point. However, as a result of several regional and international developments a new dialogue process has started between Türkiye and Saudi Arabia. This study argues that cooperation on an institutional level rather than leaders will make bilateral relations more effective and less vulnerable to regional and global developments.*

Keywords: Türkiye, Saudi Arabia, Normalization, Middle East.

*Sakarya University, Türkiye.
** Exeter University, UK.

رؤيـــة تركيـــة
2022-(3/11)
115 - 128

DOI:10.36360/1560-011-003-007

مدخل

يمكن الحديث عن 4 قوى إقليمية تقليدية في الشرق الأوسط هي: مصر وإيران وتركيا والسعودية، وبالنظر إلى المسألة من هذا المنطلق نجد أن العلاقات الثنائية بين القوى المذكورة وسياساتها الداخلية والخارجية تؤثر في التوازنات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، وفي هذا السياق، على الرغم من التقلبات التي شهدتها العلاقات التركية السعودية في مراحل زمنية مختلفة إلا أنها حافظت على أهميتها بالنسبة لتوازنات القوى الإقليمية.

تاريخيًّا، بدأت مرحلة التوتر في العلاقات في القرن الثامن عشر والتاسع عشر بانتزاع آل سعود النفوذ في منطقة الحجاز الخاضعة للحكم العثماني من الهاشميين، وقد انعكس ذلك من وقت لآخر على العلاقات السعودية التركية حتى في الأزمنة الحديثة. لاحقًا، بسط آل سعود سيطرتهم على الحجاز بالتعاون مع جهات فاعلة من خارج المنطقة (إنكلترا) ضد الدولة العثمانية، وقد أُسِّست العلاقات بين السعودية والجمهورية التركية عام 1926، فقد ابتعثت تركيا قائمًا بالأعمال إلى جدة، ثم اعترفت رسميًّا بالسعودية في الثامن من يناير 1926. وقد تزايدت الاتصالات الدبلوماسية بين البلدين في هذه المرحلة بفضل مبادرات شخصية من أتاتورك الذي عيّن ممثلين دبلوماسيين في السعودية في السابع من مايو 1926. وقد كانت تركيا بقيادة أتاتورك أول فاعل دولي يعترف بالسعودية، وهذا يدلل على اهتمام أتاتورك الخاص بالمملكة.[1] وفي يونيو 1926 دعا الملك عبد العزيز أتاتورك إلى اجتماع جرى تنظيمه في مكة، كما جرى إبرام اتفاقية صداقة بين البلدين عام 1929، ويظهر كل ذلك أن تركيا والسعودية، على الرغم من التضاد الواضح بين الوهابية والعلمانية، قد أقامتا علاقات متينة على أساس صلب من التعاون.[2] وفي هذا الإطار، انعكست زيارة الأمير فيصل الذي سيكون لاحقًا الملك الثالث للسعودية إلى تركيا عام 1932 ولقاؤه أتاتورك إيجابيًّا على العلاقات الثنائية. في عام 1932 غيّرت السعودية اسمها من مملكة نجد والحجاز إلى المملكة العربية السعودية، وكانت الجمهورية التركية برئاسة أتاتورك أول دولة تعترف بالمملكة.

وعلى الرغم من محاولات التقارب بين تركيا والخليج التي جرت في عهد عدنان مندريس في الخمسينيات، إلا أن وقوف أنقرة إلى جانب الغرب في بعض القضايا ذات الأهمية الكبيرة لدى العرب مثل القضية الفلسطينية وأزمة السويس أدى إلى فتور العلاقات التركية السعودية. ولكن رغبة السياسة الخارجية التركية في تقليل الاعتماد على الولايات المتحدة، خصوصًا بعد أزمة رسالة جونسون عام 1964، أسهمت في

التقريب بين السعودية وتركيا. وقد سجلت زيارة الملك فيصل تركيا عام 1966 وزيارة الرئيس التركي جودت صوناي السعودية عام 1968 بوصفهما أرفع الزيارات مستوًى بين البلدين.[3] علاوة على ذلك، أسهم اعتراض أنقرة على النزعة التوسعية لـ«إسرائيل»[4] خلال حرب 1967[5] وعلى استخدام الولايات المتحدة القواعد العسكرية الأمريكية ومنها قاعدة إنجيرليك الواقعة في تركيا لدعم «إسرائيل»[6] في تسريع التقارب بين البلدين.[7] في إطار الانفتاح الاقتصادي وعملية التحول الليبرالي التي قادها تورغوت أوزال في الثمانينيات، اتخذت تركيا خطوات سياسية خارجيًّا[8]، وقد أسهمت تلك الخطوات مع تأسيس مجلس التعاون الخليجي عام 1981 في خلق مناخ إيجابي في العلاقات التركية الخليجية.[9] الأكثر أن أوزال أعاد تشكيل صورة تركيا في العالم العربي والخليج على وجه التحديد، وأثبت إمكانية استدامة السياسة الخارجية دون إقصاء.[10] وفي التسعينيات فقدت المقاربة الأمنية التي عوّقت تركيا عن إقامة علاقات متوازنة مع الشرق الأوسط تأثيرها، وذلك بعد القبض على زعيم تنظيم PKK الإرهابي، وقد سهل ذلك عملية تطوير العلاقات التركية الخليجية.[11] وفي الألفية الثالثة تطورت دراسات الأرشيف، وجرت إعادة تقييم المعلومات التاريخية، ونشأت ظروف سياسية جديدة مع تغيير الحكومة التركية، وقد أسهم ذلك بالإيجاب على العلاقات التركية الخليجية. علاوة على ذلك، مع انتهاء الحرب الباردة تغير موقع الخليج عمومًا والسعودية على وجه الخصوص في سياسة الولايات المتحدة تجاه المنطقة، وهذا ساعد على التقريب بين تركيا والخليج. وعليه، فكما ذكر تلجي وإيرالي في دراستهما، فقد شهدت العلاقات التركية الخليجية بعد عام ألفين تحولات إستراتيجية متأثرّة بالتطورات الإقليمية والسياسة الداخلية.[12]

تعميق العلاقات بعد 2002 وحكومة العدالة والتنمية

تطورت علاقات تركيا مع الشرق الأوسط مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا، فقد تزامن اهتمام الحكومة التركية المتزايد بالشرق الأوسط والخليج مع مرحلة شهدت إعادة تشكيل للوضع الجيوسياسي في الخليج.[13] فقد تبنت تركيا نموذجًا اقتصاديًّا يقوم على التصدير والاستثمار، واتبعت سياسات بناءة تجاه الخليج.[14] وفي هذا السياق، كان التفاعل السياسي رفيع المستوى والأمن الجماعي والمصالح الاقتصادية من أهم الملفات التي برزت في التعاون بين تركيا والخليج بين عامَي 2002–2010.[15]

ويمكن الحديث عن 3 مقومات ساعدت على تقريب الطرفين؛ حيث برزت تركيا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 بوصفها سوقًا ناشئًا في بحث رؤوس الأموال الخليجية عن أسواق غير غربية للاستثمار، وكانت هناك حاجة في تركيا لتدفق الأموال

الساخنة في نموذجها الاقتصادي بعد 2001، كما زادت رؤوس الأموال الخليجية مع ارتفاع أسعار النفط، وقد دفع كل ذلك الطرفين إلى التعاون في المجال الاقتصادي.[16] حيث شهدت الاستثمارات الخليجية في تركيا ارتفاعًا بنسبة كبيرة في عهد حكومة العدالة والتنمية.[17] وكانت الإمارات هي اللاعب الخليجي الأكثر استثمارًا في تركيا، فيما كان القطاع البنكي هو القطاع الأكثر استقبالًا للاستثمارات.[18] كما ارتفع حجم التجارة بين تركيا والخليج، فبينما بلغ 5.1 مليار دولار عام 2002، وصل هذا الرقم إلى 9 مليارات دولار عام 2007، وارتفع إلى 19.6 مليار دولار عام 2012.[19] ولكن حجم التجارة بين تركيا والخليج تراجع في عام 2014 إلى 14.3 مليار دولار[20] ومع سيطرة الاستقطاب الإقليمي والتوتر السياسي في المنطقة وأزمة جائحة كورونا في 2020 انخفض حجم التجارة البينية إلى 11 مليار دولار.[21]

العلاقات بعد 2011: مرحلة التوتر والمنافسة

في عام 2005، جرى إبرام اتفاقية التجارة الاستثمار بين تركيا ومجلس التعاون الخليجي بوصف ذلك خطوة أولى للتجارة الحرة بين الطرفين، وكانت نقطة التحول في العلاقات بين تركيا ومجلس التعاون الخليجي في عام 2008 عندما أعلن وزراء خارجية الخليج تركيا شريكًا استراتيجيًّا. وقد أجرى الملك عبد الله زيارة رسمية إلى تركيا عام 2006، حيث كانت الزيارة هي الأولى لملك سعودي إلى تركيا منذ زيارة الملك فيصل عام 1966. وقد أظهرت هذه الزيارة التاريخية أن العلاقات بين البلدين تسير مسارًا إيجابيًّا، وكان اصطحاب الملك لوفد من 400 شخص منهم رجال أعمال علامة على أن التعاون في العديد من المجالات ومنها الاقتصاد سيزيد في المستقبل. بيد أن الثورات العربية التي اندلعت عام 2010 وترت العلاقات بين البلدين، حيث وقفت تركيا إلى جانب الثورات والديمقراطية، فيما أيدت السعودية الحفاظ على الوضع القائم. بعد عام 2011 بدأت تركيا في السعي إلى التمركز في النسق الإقليمي من خلال نماذج مختلفة، وقد فتح هذا الوضع المجال أمام المنافسة المحتملة في العلاقات. وقد خرج هذا الوضع إلى العلن خصوصًا بعد تغيير النظام في مصر في الثالث من يوليو عام 2013، ولهذا السبب يأتي تغير النظام في مصر على رأس القضايا التي أثرت في العلاقات التركية السعودية بعد عام 2010. فالتعاون الإستراتيجي الذي جرى إطلاقه لخفض النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط ومواجهة نظام الأسد تعرض لانتكاسة تزامنًا مع ما جرى في مصر عام 2013 وتضرر كثيرًا في المرحلة التالية. العلاقات التي توترت بعد 2013 تضررت أكثر بعد جلوس تركيا للتفاوض مع روسيا وإيران في سوريا، ومع وصول دونالد ترامب

للرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2017 تسارعت السياسات السعودية المعادية لتركيا، وفي هذا السياق، قامت السعودية بالاصطفاف خلف الولايات المتحدة، وبدأت في التباحث مع تنظيمي PYD /YPG وهما الذراع السوري لتنظيم PKK الإرهابي، ويمكن القول إن الدافع الأساسي من وراء ذلك كان موازنة إيران وتركيا. ومن ناحية أخرى أجرت إلهام أحمد العضو في تنظيم PYD الإرهابي لقاءً صحفيًّا مع جريدة الرياض المقرّبة من الحكومة السعودية. انزعجت الحكومة السعودية للغاية من تعامل تركيا دبلوماسيًّا مع إيران وروسيا وبدأ في ابداء ردود فعل غير عقلانية في ملف مكافحة أنقرة للإرهاب. وفي هذا السياق، أدانت المؤسسات المؤيدة للنظام السعودي العمليات العسكرية التي أجرتها تركيا في الشمال السوري بغرض مكافحة الإرهاب، مثل عملية غصن الزيتون ونبع السلام.[22] وكان فرض الحصار على قطر تطورًا سلبيًّا أضر بالعلاقات الثنائية، ففي الخامس من يونيو 2017 قطعت السعودية والإمارات والبحرين ومصر علاقاتها الدبلوماسية مع قطر، وفي المقابل وقفت أنقرة إلى جانب الدوحة في هذه المرحلة العصيبة.

> **"أدانت المؤسسات المؤيدة للنظام السعودي العمليات العسكرية التي أجرتها تركيا في الشمال السوري بغرض مكافحة الإرهاب، مثل عملية غصن الزيتون ونبع السلام"**

وفي هذا الاطار، اتّخذت تركيا خطوات من أجل كسر الآثار السلبية للحصار، وحاولت أداء دور الوساطة بين الأطراف، ولكن زيارات أردوغان وجاويش أوغلو واتصالاتهما الدبلوماسية لم تثمر. وفي هذا السياق، دعمت تركيا الدوحة بأدوات اقتصادية وعسكرية؛ وذلك لمنع عزلة قطر حليفتها الإقليمية، وكان أهم تحرك في هذه الناحية هو الإذن الذي أعطاه مجلس الأمة التركي للحكومة لنشر قوات تركية في القاعدة العسكرية الموجودة في قطر.

أثّرت زيادة نفوذ محمد بن سلمان في السياسة الداخلية للسعودية بالسلب في العلاقات بين البلدين، وكان اغتيال الصحفي السعودي جمال خاشقجي في قنصلية بلاده في إسطنبول من التطورات الخطيرة التي أضرت بشكل جذري في العلاقات مع تركيا عام 2018. حملت أنقرة القضية إلى الساحة الدولية وفتحت تحقيقات مهمّة لكشف تفصيلات القضية، وقد أضرت هذه الجريمة التي ارتكبت بوحشية بأوامر من ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بالعلاقات بين البلدين، ولهذا السبب لم تجر أي زيارة رفيعة المستوى من السعودية إلى تركيا خلال عام 2018. أما ولي العهد الأمير محمد بن سلمان فقد عرّف تركيا وقطر وإيران على أنها «محور الشر» وبدأ في اتباع سياسات معادية لتركيا، وقد امتدت هذه السياسة السعودية التي تطورت بتأثير من ولي

العهد حتى الدعوات إلى عدم الاستثمار في تركيا، والمقاطعة غير الرسمية للبضائع التركية. كما كانت ليبيا من المجالات المتوترة بين البلدين، إذ أدانت الرياض تصريح البرلمان التركي بإرسال قوات إلى ليبيا، والأكثر من ذلك أن السعودية استخدمت منظمة الرابطة ونقلت الحملة المعادية لتركيا إلى منصات مختلفة. تقاطرت السياسة السعودية المعادية لتركيا في النطاق الليبي خلف سياسة الإمارات على أساس تمويل حفتر، وشركة فاغنر وهي تنظيم روسي مسلح خاص، والسلفية المدخلية. من ناحية أخرى، أوصت سفارة السعودية في أنقرة مواطنيها بعدم الاستثمار في تركيا، كما وجه رئيس غرف التجارة السعودية نداءً مماثلًا. علاوة على ذلك انضمت السعودية إلى المعسكر المعادي لتركيا في شرق المتوسط، وأعلنت دعمها للحقوق السيادية لليونانيين في قبرص. وعلى صعيد آخر، بدأ النظام السعودي المنزعج من الصورة الإيجابية لتركيا في العالم الإسلامي في نشر دعاية ضد تركيا في الإعلام المرئي ووسائل التواصل الاجتماعي، واتخذت العديد من الخطوات في هذا الاتجاه.

2022 ومرحلة تطبيع العلاقات

مع فوز جو بايدن في السباق الرئاسي الأمريكي عام 2020 بدأت العلاقات التركية السعودية في التشكل من جديد، وجرى اتخاذ خطوات من أجل تطبيع العلاقات. فخلال الزلزال الذي ضرب مدينة إزمير التركية أرسل الملك سلمان مساعدات تضمنت أخبار الإعلام التابع للنظام عبارات إيجابية متعلقة بتركيا، وقد عُدّ ذلك إشارة مهمّة لبدء تطبيع العلاقات. الأهم من كل ذلك كان قيام الرئيس أردوغان بزيارة رسمية للسعودية في فبراير عام 2022، وكانت هذه الزيارة التي جاءت بعد أكثر من أربع سنوات من القطيعة أكثر خطوة مؤسسية لتطبيع العلاقات الثنائية. قبل زيارة أردوغان للسعودية رفعت تركيا الحظر المفروض على الإعلام السعودي، كما بدأت السعودية في رفع المقاطعة غير الرسمية المفروضة على البضائع التركية، ويمكن تقييم ذلك على أنه خطوات إيجابية متبادلة اتُّخِذت لتطبيع العلاقات الثنائية. وبعد زيارة أردوغان للسعودية بنحو شهر ونصف أجرى ولي العهد الأمير محمد بن سلمان زيارة إلى أنقرة، وكانت هذه الزيارة بالغة الأهمية من 3 نواحي؛ فأولًا؛ السعودية التي تأخذ التوتر التركي اليوناني بعين الاعتبار قد أجّلت زياراتها إلى اليونان وجنوب قبرص إلى تاريخ غير معلوم واتجهت إلى تركيا، وثانيًا زار ابن سلمان تركيا عقب زيارة الأردن ومصر ووضع تركيا على برنامج جولته الإقليمية، وهذا يعني أنه يعدّها لاعبًا مهمًّا، وثالثًا؛ أتت الزيارة قبل جولة الرئيس الأمريكي بايدن الذي تشترك السعودية وتركيا في وجود مشكلات معه في يوليو 2022، وقد تصرف ابن سلمان تصرفًا رشيدًا برفع التعاون مع أنقرة.

بدأت العلاقات تكسب زخمًا مع زيارة الأمير محمد بن سلمان تركيا، حيث قدِم ولي العهد إلى تركيا على رأس وفد كبير مكون من العديد من الشخصيات المهمّة في العديد من المجالات، كالاقتصاد والأمن والتعليم والإعلام.[23] وقد انتقلت خطوات التطبيع تلك بين السعودية وتركيا إلى عدة مجالات، حيث سلّط البيان الذي نُشَر بعد لقاء الزعيمين الضوء على العديد من مجالات التعاون، مثل رؤية السعودية 2030 والاستثمارات السعودية في تركيا، ويمكن القول: إن السعودية وتركيا قد تحركتا بنظرة بعيدة الأمد. ومن الإجراءات التي اتُّخَذت خلال الزيارة إعادة إحياء مجلس التنسيق التركي السعودي، ووضع اتفاقية التجارة بين تركيا ومجلس التعاون الخليجي على الطاولة، ومواصلة المفاوضات. وبالنظر إلى القضية من هذه الناحية نرى أن التوتر في العلاقات التركية السعودية سينخفض مع زيارة ولي العهد تركيا، وأن مستوى التعاون بين البلدين سيرتفع. علاوة على ذلك، فقد أوقف الإعلام السعودي دعايته المضادة لتركيا، ونقل زيارة الأمير بن سلمان إلى تركيا بشكل إيجابي، كما تحدث عن العلاقات الثنائية بكل فخر.[24] على سبيل المثال، قال طارق الحميد وهو مقرب من العائلة الملكية: إن الزيارة سترفع العقبات التي تقف أمام تطوير العلاقات الثنائية.[25] وفي سياق متصل، قوبل قرار رفع الحظر عن السفر إلى تركيا في السعودية بالترحاب.[26]

وفي هذه المرحلة انتشر الحديث عن تركيا بين مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي السعوديين، وأصبحت تركيا «ترينڈ» على تويتر، كما نفذت التذاكر إلى تركيا مع فتح عودة الطيران من السعودية إلى تركيا. وبدأ العديد من شركات الطيران في تنظيم رحلات إضافية بين السعودية وتركيا لمواجهة الضغط؛ لذا من المتوقع في شهور صيف عام 2022 أن يزيد عدد السائحين السعوديين الذي بلغ 68 ألفًا عام 2020 و11 ألفًا عام 2021.[27] علاوة على ذلك، رفعت السعودية حصة الحُجّاج المخصصة لتركيا، ورفعت المقاطعة الاقتصادية غير الرسمية المفروضة على تركيا، وقد قابلت تركيا تلك الخطوة بالترحاب، وعليه فقد اتّخذ الطرفان خطوات ملموسة من أجل رفع التعاون بين البلدين. وفي هذا الإطار، صرح نائل أوباك رئيس مجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية: إنّ الهدف هو رفع حجم التجارة البينية إلى 10 مليار دولار بفضل رفع المقاطعة الاقتصادية والخطوات الجديدة التي اتُّخِذت بعد الزيارة. وحسبما ورد في وسائل الإعلام، أراد الجانب السعودي 3 طلبات من الجانب التركي، هي: عمل استثمارات مشتركة في دول ثالثة، وتنظيم المعرض التركي، ومشاركة الشركات التركية في مشروعات بنية تحتية في السعودية تبلغ قيمتها 3.3 تريليون دولار.[28] ترغب السعودية في تعميق التعاون الاقتصادي مع تركيا، كما ترغب في الاستفادة من القوة العسكرية لأنقرة في حربها على الحوثيين، ومن المتوقّع أن يقوم البلدانِ بالتعاون في مجال الأمن والدفاع لمواجهة التوسع الإيراني.[29] لذا قد يطرح التعاون في تطوير الجيش السعودي وتدريبه وبيع الطائرات المسيرة التركية وغيرها من منتجات الصناعات الدفاعية التركية إلى السعودية على جدول الأعمال. علاوة على ذلك، قد تجري التغطية على بعض المشكلات، كالعملية العسكرية التركية المحتملة في سوريا، والخلاف في ليبيا، والتنافس في شرق المتوسط.[30] بزيارة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بدأت مرحلة جديدة في المنطقة، سيكون بوسع اللاعبين الإقليميين فيها حل المشكلات الإقليمية بمبادرات منهم. وبهذا المعنى، عرفت السعودية وتركيا كلفة الابتعاد عن بعضهما. ومن خلال خطوات عقلانية في العلاقات الثنائية اتفقتا على الإبقاء على قنوات الحوار مفتوحة.[31] في نهاية المطاف، دخلت العلاقات التركية السعودية مرحلة انتهى فيها التوتر، وتوافقت فيها المصالح.[32] ولكن وصول العلاقات إلى مستوى الشراكة الإستراتيجية سيتطلب المزيد من الوقت.[33] وبتطبيع العلاقات مع الإمارات والسعودية، وتواصل الحوار للتطبيع مع مصر تكون تركيا قد نجحت في تحسين علاقاتها مع كل الجهات الفاعلة في المنطقة والتواصل معها.

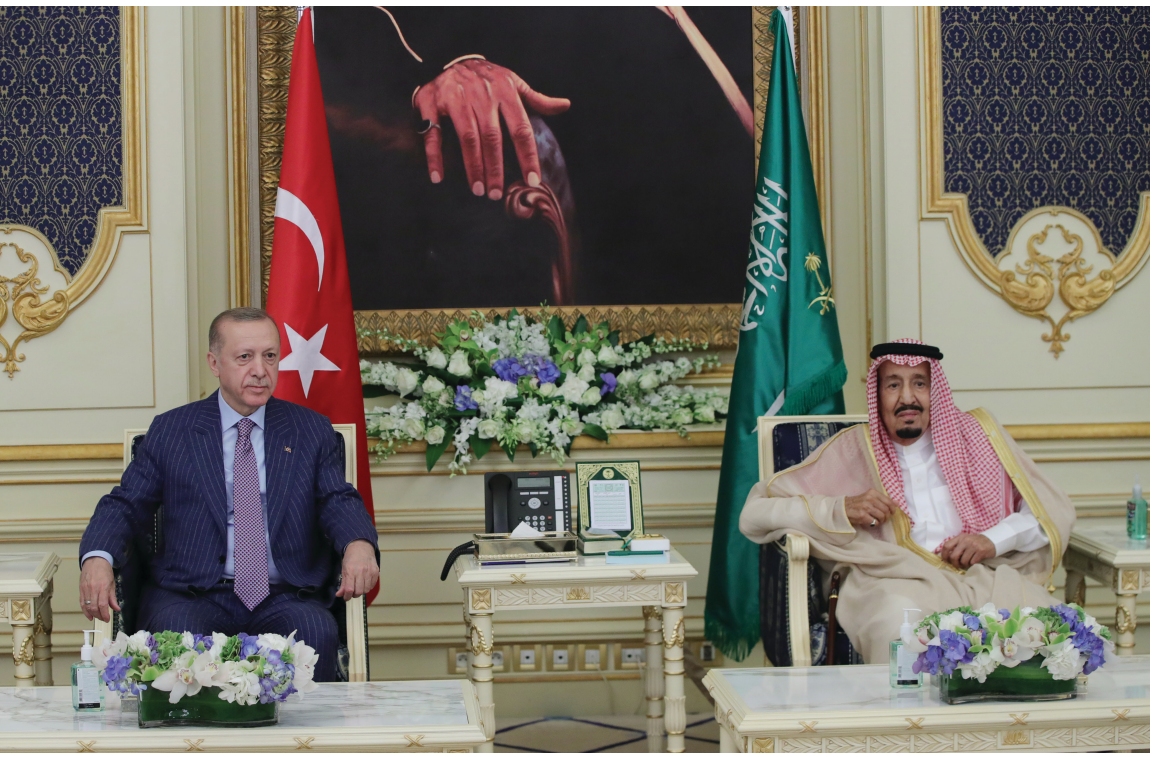

خاتمة

اكتسبت العلاقات الطيبة مع السعودية زخمًا في عهد حزب العدالة والتنمية، إلا أنها تضررت من الصراع بين الأطراف الإقليمية المختلفة في مرحلة ما بعد الثورات العربية، وتدهورت العلاقات أكثر بعد الأزمة الخليجية التي اندلعت عام 2017، واستمرت ثلاث سنوات ونصف، حيث دعمت تركيا قطر بشكل واضح، ووصلت العلاقات مع السعودية إلى نقطة الصفر مع اغتيال الصحفي السعودي جمال خاشقجي في إسطنبول عام 2018.

خلال تحقيقات جريمة قتل خاشقجي تجنبت القيادة السعودية التعاون مع تركيا، مع غياب الحوار بين الطرفين. وبالدعم غير المحدود الذي قدمه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للأمير محمد بن سلمان ابتعدت السعودية أكثر فأكثر عن إقامة علاقات طيبة مع تركيا، ربما لاستهانتها بقوة تركيا. ولكن نتيجة لاتصال تركيا القوي بالمنظمات الدولية، والدول الأخرى، ومشاركتها المعلومات معها اضطرت السعودية للاعتراف بالجريمة، وشهدت على حقيقة أن تركيا ليست رجل أوروبا المريض، مع وعيها بقوة المؤسسات التركية. وبعد فترة قصيرة من تلك الأحداث، بدأ التقارب التركي السعودي مع تغيّر

الرئيس في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي النهاية بدأ التطبيع في العلاقات بين البلدين في الظهور بقوة مع تبادل أردوغان وابن سلمان الزيارات.

وقد أدت التطورات الداخلية في تركيا والتطورات الإقليمية والعالمية دورًا في دخول حكومة حزب العدالة والتنمية الذي أنهى عامه العشرين في الحكم- في علاقات متقلبة مع السعودية. فمع اندلاع الثورات العربية اضطرت تركيا إلى إنهاء سياسة تصفير المشكلات التي اتبعتها حتى تلك اللحظة مع جيرانها، ورغبت في أن تكون القوة الإقليمية الرئيسة في النسق الإقليمي الذي كان سينشأ بعد الثورات، وعلى الجانب الآخر كانت لدى السعودية مخاوف من تسرب الثورات العربية إلى الداخل السعودي؛ لذا عدّتها مسألة أمن قومي.

ويرجع السبب وراء هذه التقلبات في العلاقات أن العلاقات تسير في سياق العلاقات بين القادة لا المؤسسات؛ لذا يجب أن يولي البلدانِ أهمية لعملية "مأسسة" العلاقات، وتعزيز التعاون المتبادل على مستوى المؤسسات الوطنية، وتعزيز العلاقات والتنسيق في إطار المؤسسات الدولية والإقليمية التي يتمتع البلدان بالعضوية فيها، مثل منظمة التعاون الإسلامي وG-20 والأمم المتحدة. وعلى الرغم من أن الطرفين لم يدخلا في مواجهة مباشرة إلا أنهما عانا مشكلات كثيرة بسبب الخلاف في الموقف حول أطراف ثالثة، وفي هذا الإطار، يجب على الطرفين أن يتعلّما العمل المشترك بالرغم من الخلاف حول الأطراف الثالثة، وأن يبقيا قنوات الحوار مفتوحة دائمًا.

بفضل ارتفاع أسعار النفط، والنظرة الأوروبية البراغماتية لصناديق الثروة الخليجية، ومنها صندوق الثروة السعودي- لم تتوانَ السعودية عن استهداف تركيا، وقد أدى ذلك إلى إهدارها للمصادر المالية والجهود لدعم اللوبيات المعادية لتركيا، بل وفي الوقت نفسه، أدى ذلك إلى نشأة توازنات قوى جديدة في المنطقة. وبدون شك كانت إيران، العدو الأزلي والشيطان الأكبر بالنسبة إلى لسعودية- أكبر المستفيدين من بين اللاعبين الإقليميين من تدهور العلاقات التركية السعودية، فلو كانت السعودية حاولت إقامة علاقات ودية مع تركيا والتحرك معها بشكل مشترك بدلًا من العداء معها، بالتأكيد كانت مساحة حركة إيران ستتضاءل من دون نقاش. وبالفعل، أدّت مواقف تركيا والسعودية ضد بعضهما بعضًا إلى اكتساب إيران مجالًا للنفوذ أكثر في دول مثل سوريا والعراق وقطر.

وعلى الرغم من تضرّر تركيا من إصرار السعودية على الخلاف، إلا أنها قد أصبحت قوة مهمّة في منطقة الخليج، بفضل تقوية علاقاتها مع قطر والكويت، بل وقد تسبب هذا العداء في خلق تركيا فاعلة حتى في الفناء الخلفي للسعودية على المدى البعيد. حتى إن الإمارات حليفة السعودية الأكثر عدوانية لتركيا، والتي كانت في أكثر فتراتها عدوانية-

تصرفت بشكل براغماتي أكثر من السعودية في علاقاتها مع تركيا، وأولت أهمية لتطبيع العلاقات مع تركيا. والإمارات وإن كانت قد استهدفت من تلك الخطوة إقامة توازن لمصلحتها في منطقة الخليج إلا أنه يمكننا القول: إنّ تركيا قد زادت من نفوذها في منطقة الخليج، وإن هذه القوة قد دفعت بالسعودية لتطبيع علاقاتها مع السعودية.

بالنظر إلى كل تلك النقاط يتضح لنا أنه يجب أن تُتَّخذ الخطوات المقبلة في العلاقات التركية السعودية على مستوى مؤسسي؛ بعيدًا عن التحركات الشخصية المتهورة، ومن الضروري إدارة الخلافات المقبلة بحكمة من دون أن تتحول إلى أزمات كبرى. وعلى الرغم من أن العلاقات التركية السعودية تبدو اليوم قد تحسنت إلا أنها ستكون دائمًا ذات بنية هشّة؛ لاعتمادها على قوة وإرادة القادة والتوازنات الإقليمية والعالمية المتغيرة. ولكن لنا أن نقول: إن هذه المشكلة يمكن حلّها عبر تعميق التعاون المؤسسي والتنظيمي.

المراجع والهوامش:

1. Mehmet Akif Koç, "Atatürk Dönemi Türkiye-Suudi Arabistan İlişkileri", Atatürk Ansiklopedisi, 6 Haziran 2022, https://ataturkansiklopedisi.gov.tr/bilgi/ataturk-donemi-turkiye-suudi-arabistan-iliskileri/

2. Sinem Cengiz, "The Emergence of Saudi-Turkish Relations: Ataturk and Ibn Saud's Pragmatism", Gulf International Forum, 25 April 2022.

3. Sinem Cengiz, "Turkish-Saudi Relations: Cooperation and Competition in the Middle East", Gerlach Press: Berlin, 2020, s.26.

4. كان لانضمام أنقرة إلى منظمة التعاون الإسلامي ومقرها في جدة عام 1969 أثر إيجابي في صورتها في السعودية.

   Sinem Cengiz, "Turkish-Saudi Relations: Cooperation and Competition in the Middle East", Gerlach Press: Berlin, 2020, s.5.

5. فتحت تركيا مجالها الجوي للطيران السوفييتي الذي كان يحمل المساعدات للعرب في حرب أكتوبر 1973، وبصورة مماثلة صوتت تركيا لمصلحة قرار في الأمم المتحدة عام 1975 يصف الصهيونية بالعنصرية.

   Ali Balcı, Türkiye Dış Politikası: İlkeler, Aktörler, Uygulamalar, İletişim Yayınları: İstanbul, 2013, Birinci Baskı, s.149

6. Ali Balcı, Türkiye Dış Politikası: İlkeler, Aktörler, Uygulamalar, İletişim Yayınları: İstanbul, 2013, Birinci Baskı, s.128

7. شهدت السبعينيات زيادة في النفوذ السعودية في المؤسسات الإسلامية في تركيا.

Hakan Köni, "Saudi Influence on Islamic Institutions in Turkey Beginning in the 1970s", Middle East Journal, Vol.66, No.1, Winter 2012, ss.97110-.

İsmail Numan Telci and Aydzhan Yordanova Peneva, "Turkey and Saudi Arabia as Theo-political Actors in the Balkans: The Case of Bulgaria", Insight Turkey, Vol. 21, No.2, Spring 2019, ss.237258-.

8. Muhittin Ataman, "Leadership Change: Özal Leadership and Restructuring in Turkish Foreign Policy", Alternatives: Turkish Journal of International Relations, Vol.1, No.1, Spring 2002.

9. Özal dönemi Suudi Arabistan-Türkiye ilişkileri için dönüm noktasıdır. Sinem Cengiz, "Turkish-Saudi Relations: Cooperation and Competition in the Middle East", Gerlach Press: Berlin, 2020, s.40.

10. Neil Petrick, "Saudi Arabia and Turkey", içinde Saudi Arabian Foreign Policy: Conflict and Cooperation, I.B. Tauris: London and New York, 2016, s.229.

11. Sinem Cengiz, "Turkish-Saudi Relations: Cooperation and Competition in the Middle East", Gerlach Press: Berlin, 2020, s.7.

12. İsmail Numan Telci ve Gökhan Ereli, Dönüşen Türkiye-Körfez İlişkileri: Krizler, Fırsatlar ve Beklentiler, Ortadoğu Yayınları: Ankara, 2022, s.7.

13. Lenore G. Martin, "Turkey and Gulf Cooperation Council Security", Turkish Studies, March 2009, Vol. 10, No.1, ss.7593-.

14. Muhittin Ataman ve İsmail Akdoğan, "Türkiye'nin Körfez Ülkeleri ve Ürdün Politikası 2013", içinde Türk Dış Politikası Yıllığı 2013, Burhanettin Duran, Kemal İnat ve Ali Balcı (der), SETA: Ankara, 2014, s.209.

15. İsmail Numan Telci, "Türkiye-Körfez İlişkileri: İş Birliğinden Rekabete", içinde Körfez Dış Politikası: Bağımlılık, Müdahalecilik, Tarafsızlık, İsmail Numan Telci (der), Ortadoğu Yayınları: Ankara, 2021, s.234.

16. Baskın Oran, Türk Dış Politikası: Kurtuluş Savaşından Bugüne Olgular, Belgeler, Yorumlar, Cilt 3, İletişim Yayınları: İstanbul, 2013, s.434; Siret Hürsoy, "Turkey's Foreign Policy and Economic Interest in the Gulf", Turkish Studies, Vol.14, No.3, 2013, ss.513514-.

17. Fatih Oğuzhan İpek, “Türkiye’de Körfez Ülkelerinin Yatırımları”, AYAM Analiz, Ağustos 2021. Sadece doğrudan yatırım değil; emlak, bankacılık, turizm gibi birçok sektörde 2002 sonrası Körfez’in Türkiye’deki etkinliği artmıştır. Bknz. “Turkey-GCC Trade and Business Relations”, Oxford Gulf& Arabian Peninsula Studies Forum, Report, 2017.

18. Turkey-GCC Relations: Trends and Outlook, Oxford Gulf& Arabian Peninsula Studies Forum, Report, 2015, ss.3338-.

19. Zeynep Özden Oktav, “Quo Vadis Turkey-GCC States Relations? A Turkish Perspective”, Insight Turkey, Vol.20, No.2, 2018, s.108.

20. İsmail Akdoğan, “Türkiye’nin Körfez Ülkeleri ve Ürdün Politikası”, Türk Dış Politikası Yıllığı 2014, Burhanettin Duran, Kemal İnat ve Ali Balcı, SETA: Ankara, 2015, s.232.

21. İsmail Numan Telci, “Türkiye-Körfez İlişkileri: İş Birliğinden Rekabete”, içinde Körfez Dış Politikası: Bağımlılık, Müdahalecilik, Tarafsızlık, İsmail Numan Telci (der), Ortadoğu Yayınları: Ankara, 2021, s.243.

22. Mehmet Rakipoğlu, “Türkiye’nin Körfez Ülkeleri ve Yemen Politikası 2020”, Burhanettin Duran, Kemal İnat ve Mustafa Caner (der), Türk Dış Politikası Yıllığı 2020, SETA: Ankara, 2021.

23. Mehmet Rakipoğlu, “Türkiye-Suudi Arabistan ilişkilerinde yeni dönem”, Yeni Şafak Düşünce Günlüğü, 27 Haziran 2022

24. Hacer Beşer, “Suudi Arabistan medyasında, Bin Selman›ın Türkiye ziyaretine ve ikili ilişkilere övgü”, Anadolu Ajansı, 23 Haziran 2022; İsmail Yaşa, “The visit of Saudi Arabia’s Crown Prince to Türkiye: Another step towards restoring bilateral relations”, MENA Affairs, 22 June 2022.

25. Tarık Alhomayed, “Veliaht Prens ve Türk-Arap ilişkilerinin normalleşme süreci”, Independent Türkçe, 22 Haziran 2022.

26. Vivan Nereim, “Saudi Arabia Lifts Ban on Travel to Turkey Ahead of Prince Visit”, Bloomberg, 20 Haziran 2022.

27. Şerife Akıncı, “Türkiye-Suudi Arabistan ilişkileri: Stratejik rekabetten stratejik iş birliğine”, Anadolu Ajansı, 23 Haziran 2022.

28. Dilek Güngör, “Suudi Arabistan’dan üç teklif”, Sabah, 24 Haziran 2022.

29. Muhittin Ataman, "Bin Selman'ın Ziyaretinin Türkiye-Suudi İlişkilerine Etkisi", Sabah, 25 Haziran 2022.

30. Betül Doğan Akkaş, "Veliaht Prens'in Ankara'ya Gelmesi Neyi Değiştirir?", Perspektif, 22 Haziran 2022.

31. Abdulhakim Günaydın, "Dış politika uzmanları Suudi Arabistan Veliaht Prensi Ankara›ya ziyaretinin şifrelerini anlattı", Independent Türkçe, 21 Haziran 2022.

32. Necmettin Acar, "Rekabetten iş birliğine Türk-Suudi ilişkileri", Yeni Şafak Düşünce Günlüğü, 21 Haziran 2022.

33. Muhittin Ataman, "Turkey-Saudi relations: New axis of normalization", Daily Sabah, 04 May 2022.